بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس الوزراء
الامانة العامة

قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦)لعام ٢٠١٢م
مع لة بشأن
الموافقة على مشروع البرنامج المرحلى للاستقرار والتنمية ٢٠١٢- ٢٠١٣م

اطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزير التخطيط والتعاون الدولي برقم (م و ت ت/٢٠١٨٤/٤٢٨) وتاريخ ٢٠١٢/٦/٣م بشأن مشروع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢- ٢٠١٣م ، وأقر الآتي : -

١ - الموافقة على مشروع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢- ٢٠١٣م مع الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس .

٢- على الوزراء الذين لديهم ملاحظات على مشروع البرنامج تقديم ملاحظاتهم مكتوبة إلى وزير التخطيط والتعاون الدولي خلال أسبوعين من تاريخه.

٣- على وزير التخطيط والتعاون الدولي إعداد البرنامج بصورته النهائية بعد استيعاب الملاحظات التي سترد بموجب البند(٢) أعلاه ورفعه لرئيس مجلس الوزراء .

٤- يعمل بهذا القرار من تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٦م وينتهي بتنفيذ أحكامه.

٥- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة ٠

المتحفظون	الممتنعون	المنفذون	
		رئيسي	مشارك
لايوجد	لايوجد	وزير التخطيط والتعاون الدولي	جميع الوزراء

مدة القرار : مؤقت
مضمون القرار : اقتصادي/ تخطيط – الموافقة على مشروع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٣م.
شكل القرار : حكم عام
جهة التنفيذ : مشترك.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry Of Planning &
International Cooperation
Minister

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الوزير

الرقم: م وت ت - ٢٢٨ - ٤ - ١٨٤ - ٢
التاريخ: ٣ / ٦ / ٢٠١٢

Ref : .....
Date : .....

الأخ/ أمين عام مجلس الوزراء المحترم

بعد التحية :

الموضوع :مشروع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية يونيو 2012 – 2013 م .

بالإشارة إلي الموضوع أعلاه ، نرفق لكم طي خطابنا هذا عدد (60) نسخة من مشروع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 – 2013 م لذي سيقدم في مؤتمر المانحين بالرياض التحضير لمؤتمر المانحين بالرياض – 27-28 يونيو 2012م وقرص مضغوط CD للإطلاع والتوجيه بعرض الموضوع المشار له أعلاه في جلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الموافق 2012/6/5 م .

مع بالغ تقديري ..

د– محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

صندوق بريد : (١٧٥) صنعاء- تليفون : (٨ ١١ ٠ ٢٥ - ١ - ٩٦٧) فاكس : (٦٦٥ ٠ ٢٥ - ١ - ٩٦٧)

الجمهـــورية اليمنـــية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

المرجـــع: م وت ت3/1
التاريخ : 3 /2012/6م

1	الموضـــــــــــــــوع :	نتائج اللجنة الخاصة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2012 م
2	دواعي تقديم الموضوع	وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 2012
3	من اعد الموضوع	وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة
4	مع من تبودل الرأي داخل المرفق	المعنيين بالوزارة
5	مع من تبودل الرأي خارج المرفق	الجهات المعنية
6	هل يوجد مشروع قرار (نعم ام لا)	نعم يوجد مشروع
7	الجهات المعارضة لمشروع القرار	.....
8	ما هي القرارات والنصوص القانونية التي ستلغى أو ستعدل	.....
9	من الذين ينبغي دعوتهم عند بحث مشروع القرار	-
10	هل ينبغي نشر القرار	-
11	من الذين ينبغي إبلاغهم بالقرار	الجهات ذات العلاقة

د- محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

مشروع قرار مجلس الوزراء رقم ( ) لعام 2012م

بشأن

البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 – 2014م

أطلع مجلس الوزراء على المذكرة المقدمة من الأخ / وزير التخطيط والتعاون الدولي رقم ( ) بتاريخ / / 2012م الخاصة بنتائج أعمال اللجنة المشكّلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (25) لعام 12012م بشأن **البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 – 2014 م** وأقر التالي:-

1. وافق مجلس الوزراء على **البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012- 2014 م .**
2. **علي الجهات ذات العلاقة بالبرنامج المرحلي العمل كل فيما يخصه .**

يعمل بهذا القرار من تاريخ / /2012م.

ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة.

المنفذون:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الخارجية
- الجهات ذات العلاقة

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية
2014-2012

يونيو 2012

خلفية عامة:

واجه الاقتصاد اليمني خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأزمات المتوالية والتحديات الطارئة التي أدت لتفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي حيث تصنف اليمن بالدولة الأشد فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فنسبة الفقر تقدر بحوالي 42.8%، وتصل مستويات سوء التغذية بين الأطفال التي تعتبر ضمن المعدلات الأعلى في العالم إلى حوالي ٥٩% عام ٢٠٠٩. كما يواجه اليمن العديد من التحديات التنموية أهمها اتجاه الموارد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد للنضوب، شحة الموارد المائية، ارتفاع معدل النمو السكاني، ومحدودية الخدمات الأساسية.

وخلال عام ٢٠١١، شهد اليمن كغيره من بلدان الربيع العربي حراك شعبي متواصل في مختلف المحافظات يطالب بتغيير النظام وبناء يمن جديد تسوده دولة النظام والقانون وتحكمه العدالة ويحارب الفساد. وقد صاحبه تدهور شديد في المشهد السياسي وانفلات الأمن وتدمير جزئي للبنية التحتية. وبالتالي تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والمعيشية للسكان بصورة حادة. وزاد من سوء الأوضاع، تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة، وتعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

وعلاوة على ذلك، تعرض الاقتصاد لأزمة خانقة في إمدادات السلع والخدمات الأساسية وخاصة الانعدام شبه التام لمواد المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها في السوق السوداء بدرجة قياسية تجاوزت الستة أضعاف. إضافة إلى حدوث انقطاع متكرر ومستمر للتيار الكهربائي. وبالنتيجة، أصيبت حركة الحياة العامة والخاصة بالشلل وتجمدت الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية وتفاقمت البطالة واشتعلت الأسعار وأصبحت البلاد على حافة كارثة إنسانية. حيث يقدر عدد المتضررين نتيجة تدهور الأوضاع الإنسانية بأكثر من ٨ مليون حالة، وبلغ عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كافي أكثر من ١٠ مليون نسمة عام ٢٠١١.

ورغم كل الصعوبات والتداعيات، فقد بعث تشكيل حكومة الوفاق الوطني الأمل في قلوب المواطنين اليمنيين ليس في تجاوز التداعيات المستجدة فحسب بل ارتفع سقف توقعاتهم إلى ما وراء ذلك فهم ينتظرون حصد ثمار التغيير التي تطلعوا إليها وضحوا من أجلها، خاصة وأن تشكل حكومة الوفاق جاء في إطار المبادرة الخليجية المدعومة إقليمياً ودولياً، والتي نصت على إعداد وتنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي والتنمية لمعالجة الاحتياجات العاجلة للسكان في كل مناطق اليمن.

واستجابة لذلك، وفي سبيل التغلب على التحديات ومعالجة الإشكالات والتعاطي الايجابي مع تطلعات المواطنين، تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-٢٠١٤ كخطة تنموية للمرحلة الانتقالية تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة، ويتستند في المقام الأول إلى الخطط والإستراتيجيات التنموية السابقة وإلى البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني.

منهجية إعداد البرنامج:

في ضوء مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي الكلي خلال السنوات الماضية، وتوقعات أداء تلك المؤشرات خلال العام ٢٠١١م تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين ٢٠١٢ – ٢٠١٣وفق منهجية تشاركيه مع الجهات الحكومية المختلفة ومع شركاء التنمية من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني ومانحين، بحيث تضمن البرنامج أهدافاً وسياسات وبرامج عمل ومشروعات استثمارية محددة، وقد أخذ إعداد البرنامج المراحل التالية :

١. مرحلة الإعداد وتم فيها :

- مخاطبة الجهات الحكومية المختلفة لتقديم خططها وبرامجها الاستثمارية للأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٤م.
- تقديم الجهات الحكومية المختلفة مقترحات بالأهداف والسياسات وبرامج العمل والمشروعات الاستثمارية المستهدف انجازها خلال سنوات البرنامج .
- تشكيل لجنة فنية أساسية وعدد من فرق العمل القطاعية داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمراجعة المقترحات المقدمة من الجهات ومواءمتها مع الاحتياجات الطارئة والأهداف التنموية متوسطة المدى
- التعاقد مع خبير دولي للمساعدة في إعداد البرنامج الاستثماري وضمان موائمته مع الأهداف والسياسات العامة التي تضمنها البرنامج .
- إخراج المسودة الأولية من البرنامج بشكل منسق ومترابط .

٢. مرحلة النقاش والتشاور وتم فيها :

- عقد عدد من الاجتماعات مع القيادات الإدارية والمختصين في الجهات ذات العلاقة لعرض مسودةالخطط القطاعية بما تتضمنه من برامج استثمارية واستيعاب ملاحظاتهم عليها .
- عقد ثلاثة لقاءات موسعه مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين لمناقشة مسودة البرنامج والاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم في هذا المجال .
- عرض ملخص عن البرنامج في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٢م .

٣. مرحلة الإقرار وتم فيها :

- مراجعة البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية في صورته النهائية بعد استيعاب الملاحظات والمقترحات المقدمة من جميع شركاء التنمية .
- رفع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية إلى مجلس الوزراء للإقرار والمصادقة .

المكون الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني عام ٢٠١١:

أولاً: الوضع الاقتصادي:

أدى التدهور في المشهد السياسي والأمني منذ بداية عام ٢٠١١ إلى تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، ويمكن استعراض ذلك فيما يلي بصورة موجزة:

١. نمو اقتصادي سالب:

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -١٠.٥% عام ٢٠١١. ويمثل هذا المستوى من النمو الاقتصادي خسارة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي منذ قيام الوحدة المباركة للجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠. ويرجع ذلك إلى ركود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرةً بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وما صاحبها من أزمة للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء. إضافة إلى تعليق العديد من المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخطط إقامتها. كما طال الدمار البنية التحتية من طرق وكهرباء والعديد من المنشآت الحكومية والخاصة. فضلاً عن توجيه الدعوات للعصيان المدني وحالة الإضرابات في كثير من المرافق الإنتاجية والخدمية، والتي أثرت سلباً على معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تدهور دخل الفرد ومستوى معيشته.

التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية

طلبت الحكومة اليمنية من البنك الدولي المساعدة في إعداد تقييم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة التي شهدها اليمن عام ٢٠١١. واستجابة لذلك، قام بإعداد التقييم المشترك كل من البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، والبنك الإسلامي للتنمية. وتناول التقييم أربعة مكونات رئيسية هي التطورات الاقتصادية والاجتماعية، سبل العيش، توسيع الخدمات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية، والاستثمار في المرافق الأساسية العامة.

واستناداً لذلك، مثلت وثيقة التقييم المشترك مرجعاً أساسياً لإعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية حيث تم الاستفادة منه في تقييم الوضع الراهن للبرنامج وعند صياغة أولوياته العاجلة وكذلك محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى وأولوياته القطاعية. فضلاً عن الاستفادة منه في صياغة أولويات البرنامج الاستثماري للبرنامج المرحلي.

٢. تدني الخدمات الأساسية للدولة:

يعاني الاقتصاد اليمني من ضعف شديد في مستوى تغطية الخدمات الأساسية حتى قبل الأحداث الأخيرة، فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى ٤٢% من السكان، وتتوفر خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة ٣٥.٢% فقط. وتبلغ تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي ٢٦% و ١٦% من السكان على التوالي.

وقد أزداد الوضع سوءً منذ مطلع عام ٢٠١١، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي مر بأسوأ مراحله بسبب أعمال التخريب التي تعرضت لها أبراج الكهرباء وخطوط النقل، وكذلك شحة المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت. مما أفضى إلى انقطاع مستمرة للتيار الكهربائي وصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ ساعة لكل ٢٤ ساعة، وفي بعض المناطق يستمر انقطاع الكهرباء لمدة أيام. وبالنتيجة، طالت الآثار السلبية للانقطاعات الكبيرة والاستثنائية للكهرباء كل مناحي الحياة ليس الخاصة فحسب ولكن أيضاً العامة.

٣. **تفاقم وضع الموازنة العامة:**

واجهت المالية العامة خلال عام ٢٠١١ أوضاع حرجة جداً أفرزتها المتغيرات المستجدة وما نجم عنها من تراجع في الموارد الضريبية وخسارة لجزء كبير من العائدات النفطية بسبب تفجير أنبوب ضخ النفط الخام مأرب-رأس عيسى. إضافة إلى تعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

ونتيجة لذلك، واجهت الموازنة العامة صعوبة كبيرة في الوفاء بأجور ومرتبات موظفي الدولة. واضطرت لتبني مجموعة من السياسات المالية التقشفية التي كان لبعضها آثار قاسية على عملية التنمية ومستويات المعيشة، وخاصة تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص نفقات دعم المشتقات النفطية.

ورغم تلك الإجراءات والتدابير التقشفية، استمر تفاقم عجز الموازنة العامة وأصبح من غير الممكن تمويله عبر أذون الخزانة. وتم اللجوء لتمويل العجز جزئياً من مصادر تضخمية، مما يترتب عليه مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات وخسارة متسارعة لاحتياطيات النقد الأجنبي، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم.

وخلال العام الجاري ٢٠١٢، تواجه الموازنة العامة مخاطر حادة بسبب النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية، وقطع أنبوب النفط الخام (مأرب-رأس عيسى) والذي يقع خارج إطار سيطرة الحكومة ويندرج ضمن المماحكات السياسية والأعمال الإرهابية.

إن وضع الموازنة العامة غاية في التعقيد، بما يحتم تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والتي ستأتي ثمارها في المدى المتوسط والطويل، أما على المدى القصير فلا مناص من حشد الموارد الخارجية الكافية على شكل منح نظراً لضعف استدامة المديونية. ويتطلب السيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة، وتحسين قدرة الدولة على تقديم السلع والخدمات العامة الحصول على دعم مباشر للموازنة.

٤. **ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية،** حيث أدت الاضطرابات التي تعيشها اليمن منذ بداية عام ٢٠١١ إلى ارتفاع الأسعار حيث بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك (نهاية الفترة) حوالي ٢٣.٢%، كما واجه سعر صرف الريال ضغوطاً شديدة ، مما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بما في ذلك خفض احتياطياته من النقد الأجنبي لتمويل فاتورة واردات السلع الأساسية وحماية العملة الوطنية. ورغم ثبات سعر الصرف الرسمي للريال اليمني عند حوالي 219.8 ريال للدولار، فقد ظهرت سوق سوداء لبيع الدولار بسعر موازي تراوح بين ٢٣٥-٢٤٠ ريال للدولار. مما ساهم في رفع أسعار الواردات وتصاعد معدل التضخم وتدهور مستويات معيشة المواطنين.

٥. **تراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي** بحوالي ٢٤.٤%، فقد انخفضت قيمة صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي من حوالي 5.7 مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى حوالي 4.3 مليار دولار عام ٢٠١١ مما أدى إلى انخفاض تغطيتها لشهور الواردات وضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.

ثانياً: الوضع الاجتماعي والإنساني:

١. ارتفاع معدل البطالة.

تعد مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ ٥٢.٩% في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، كما تبلغ نسبة ٤٤.٤% في الفئة العمرية (٢٥-٥٩). وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين فحوالي ٢٥% من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وخلال عام ٢٠١١، ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، السياحة، والنقل. وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب. وبالنتيجة، أضحت البطالة أمراً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. وتمثل تهديدا للسكينة العامة والاستقرار الاجتماعي.

وللحد من البطالة، من المهم تسريع جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية. كما تعول اليمن على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وسيؤدي ذلك إلى أثر سريع في تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار.

٢. تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

تركت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي أثراً سلبيا مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى. الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني. وتفيد التقديرات بارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 54.4% من السكان عام ٢٠١١.

وتظهر نتائج المسح المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي ٤٤.٥% من السكان عام ٢٠١١ مقارنة بحوالي ٣٢.١% عام ٢٠٠٩. وهذا يعني ارتفاع عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كافي إلى أكثر من ١٠ مليون نسمة بحلول نهاية عام ٢٠١١. مما يستدعي توسيع برامج وآليات الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة للفئات الأشد فقراً وتضرراً.

٣. تدهور الوضع الإنساني:

تشير التقديرات إلى وصول عدد المتضررين جراء تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حوالي ٨ مليون نسمة خلال عام ٢٠١١. وقد ازدادت معاناة السكان في المناطق التي شهدت صراعاً مسلحاً مثل مناطق الحصبة وصوفان ومديرية بني الحارث في أمانة العاصمة ومديريات أرحب ونهم في محافظة صنعاء ومدينة تعز،إضافة إلى الحرب مع تنظيم القاعدة في محافظة أبين. وقد أدى الصراع المسلح إلى سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى.ويقدر وصول أعداد النازحين إلى ٤٦٥.٩ ألف نازح.كما أثرت تلك الأحداث على ما يقارب ٤٤٠ ألف من صغار ومتوسط المزارعين، وأدت إلى هجرة

٢٦ ألف نسمة. فضلاً عن ما خلفته الحرب من دمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة والتي تقدر في أمانة العاصمة وحدها بحوالي ٢٥٢٦ منشأة.

ومن ناحية ثانية، ترك الصراع المسلح مخاطر مستقبلية ناتجة عن بقايا العبوات الناسفة والقذائف غير المنفجرة والألغام والتي تمثل في مجملها تحدياً أمنياً وإنسانياً خطيراً يعوق عودة النازحين والمشردين إلى ديارهم واستئناف أنشطتهم وأعمالهم السابقة، وبالتالي تظل الحاجة ماسة لإيجاد وسائل وآليات فعالة للتعامل مع هذا التحدي.

المكون الثاني: الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية:

لتجاوز التداعيات السلبية للمتغيرات المستجدة، تضع الحكومة على رأس أولوياتها استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي،وتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة،وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق تلك الأولويات تركز الحكومة على حزمة محددة من التدابير والتدخلات خلال المرحلة الانتقالية نوجزها فيما يلي:

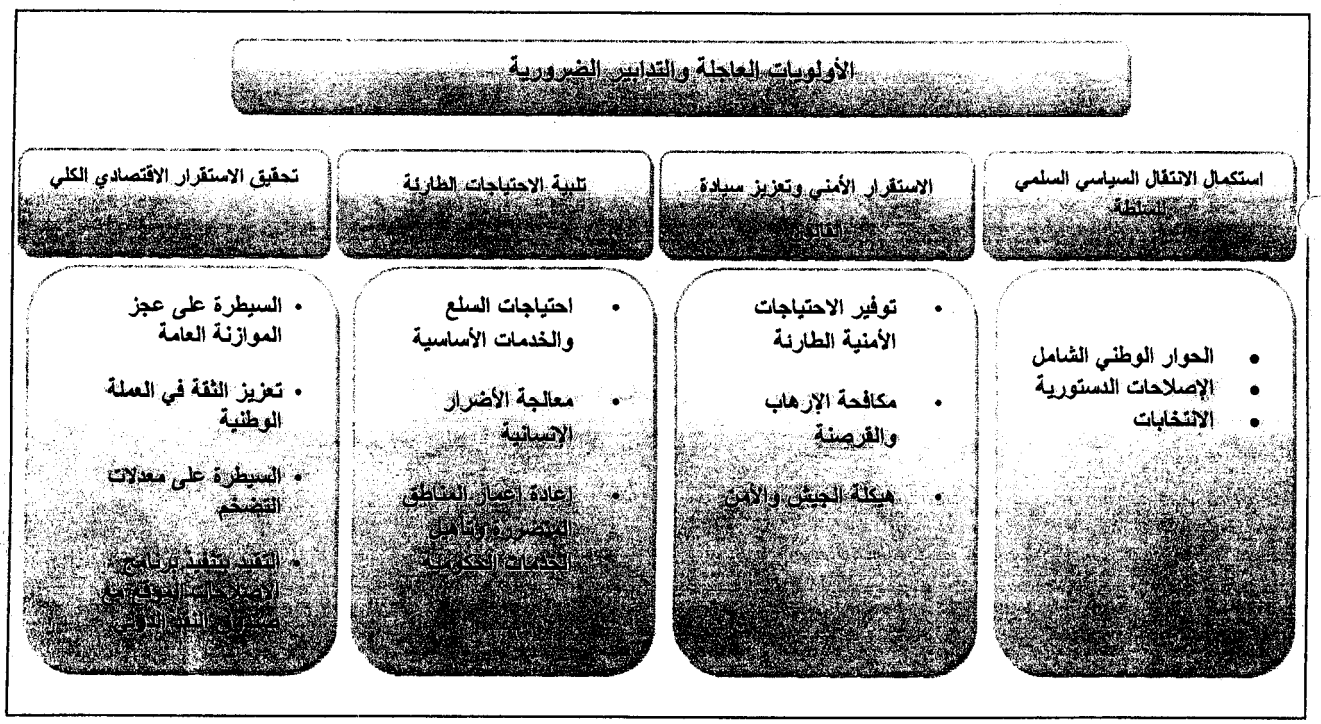

الأولوية الأولى: استكمال الانتقال السياسي السلمي للسلطة .

الهـــدف: تحقيق الاستقرار السياسي واستكمال الانتقال السلمي والآمن للسلطة .

السياسات وبرامج العمل

- **إجراء حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب يفضي إلى حل وطني عادل يحفظ لليمن وحدته وآمنه واستقراره من خلال :**
  - تشكيل لجنة الإعداد والتحضير للمؤتمر
  - تشكيل لجنة التفسير والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية
  - عقد مؤتمر الحوار الوطني
- **إجراء إصلاحات دستورية لمعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي**
  - إنشاء لجنة دستورية لصياغة دستور جديد
  - إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور

- **بناء النظام الانتخابي الملائم .**
  - تطوير التشريعات الانتخابية منخلا لإصدار القوانين واللوائح النافذة التي تكفل ذلك .
  - تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بناءً على أسس دستورية وقانونية جديدة وبما يحقق التوافق الوطني .
  - إعداد سجل انتخابي جديد .
  - إجراء انتخابات برلمانية بموجب أحكام الدستور الجديد
  - تطوير عمليات الرقابة المحلية والدولية على سير العمليات الانتخابية بكافة مراحلها وفقاً لنظام الإطلاع على سير العملية الانتخابية.

البرنامج / المشروع	التكلفة (مليون دولار)
الحوار الوطني	٢٠
الإصلاحات الدستورية والقانونية	٣٠
الانتخابات	١٠٠
الإجمالي العام	**150**

<u>الأولوية الثانية: تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون.</u>

الهدف: استعادة الاستقرار الأمني وبسط سيطرة الدولة على كامل الأراضي اليمنية .

السياسات وبرامج العمل

- اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها، والعمل على إنهاء جميع النزاعات المسلحة.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حقوق الإنسان وتجريم انتهاكها
- إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- تحقيقتكاملالقواتالمسلحةتحتقيادةمهنيةووطنيةموحدةفيإطارسيادةالقانون.
- العمل على تطبيق المعايير الدولية في النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون وعدم التصرف خارجا لقانون، وإطلاق سراح المحتجزين بصفة غير قانونية .
- أكمال الانتشار الأمني في المديريات والمناطق.
- إصدار وتنفيذ قانون تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية والمفرقعات.
- إصدار وتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب
- بناء نظام لتقييم الأداء لمنتسبي جهاز الشرطة وإعداد مدونة سلوك لرجال الشرطة

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	تعزيز قدرات قوات خفر السواحل	منظومة الرقابة والتحكم الساحلية (المرحلة الثانية)	٤٨
2	إنشاء مرافق أمنية وبعدد (١٣١)		٧٥
3	إنشاء وتجهيز مبنى القيادة والسيطرة الأمنية		٨
4	إنشاء وتجهيز أكاديمية الشرطة		٣٠
5	تعزيز قدرات قوات الأمن	شراء وتوريد معدات وأجهزة للدفاع المدني (م١) شراء وتوريد مختبرات متنقلة للتحقيقات الجنائية وبعدد (٥٠) توفير تجهيزات تقنية ومكتبية للمنافذ الحدودية والمطارات تعزيز وتطوير قدرات قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان وحماية الحريات إنشاء وتجهيز عدد (٤) مراكز لايواء المهاجرين غير الشرعيين	٥ ١.٥ ٢.٥ ٢.٥ ١٠.٣
6	الإجمالي		١٨٢,٨

<u>الأولوية الثالثة: تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة .</u>

الهدف: تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة الفئات الأكثر تضرراً

السياسات وبرامج العمل .

- تهيئة الأوضاع لعودة النازحين.
- تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية.
- ربط التدخلات الإنسانية العاجلة بالتدخلات التنموية طويلة المدى.
- توسيع تغطية الجهود الإنسانية لتشمل الفئات المتضررة في مختلف المناطق.
- تحسين جاهزية وقدرات البرامج لضمان استجابتها الفعالة للاحتياجات الإنسانية.
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأوضاع الإنسانية.
- التخلص من الآثار المتبقية عن النزاع المسلح وخاصة الألغام.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)	النسبة
1	إعادة إعمار المنشآت والمرافق العامة المتضررة جراء الأحداث	إعادة إعمار المرافق العامة المتضررة في (صنعاء،تعز،أبين،نهم ،أرحب،صعدة) تجهيز المرافق العامة المتضررة في تلك المناطق	٢٧٦	١٧.١
2	إعادة إعمار المنشآت الخاصة المتضررة جراء الأحداث	إعادة إعمار المنشآت الخاصة المتضررة في (صنعاء،تعز،أبين،نهم ،أرحب،صعدة)	٣٩٨	٢٥.٤
3	معالجة الأوضاع الإنسانية (أوضاع النازحين من مناطق التوتر)	معالجة أوضاع النازحين في (صنعاء،تعز،أبين،نهم ،أرحب،صعدة)	٤٤٧.١٤	[illegible]
4	تحسين وتعزيز منظومة الطاقة الكهربائية	تأهيل وتحسين محطات التوليد القائمة زيادة القدرة في محطات التوليد(المخا،عدن) بواقع ١٢٠ميجاوات تأهيل خطوط النقل تأهيل شبكات التوزيع	٣٠٨	[illegible]
5	تحسين وتعزيز منظومة المياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة		٣٠.٠	[illegible]

6	إعادة تأهيل وصيانة شوارع المدن المتضررة جراء الأحداث		٢٩.١	[illegible]
7	الشهداء والجرحى		١٣٠	[illegible]
8	احتياطي عام بواقع ٢٠%		٣٢٤	
	الإجمالي العام		1942	

الأولوية الرابعة: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .

١. سياسات المالية العامة:

الأهداف:

١. تنمية الإيرادات العامة وخصوصاً الإيرادات الضريبية بمعدل نمو يصل إلى ٦.٢% في المتوسط.
٢. رفع كفاءة تخصيص الإنفاق العام، وتخصيص أي موارد إضافية لصالح الإنفاق الاستثماري
٣. تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية.

السياسات وبرامج العمل:

أ. الإيرادات العامة:

- استكمال تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، واستكمال تنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد، وتحصيل الموارد الضريبية المتأخرة لدى المكلفين ومعالجة مشاكل التراكمات الضريبية.
- ترشيد وتنظيم الإعفاءات الضريبية والجمركية وإلغاء الإعفاءات الممنوحة للجهات الحكومية وبعض المشاريع الربحية التي تجاوزت فترتها القانونية.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تطوير آليات وأساليب التحصيل واستكمال ربط كل المنافذ الجمركية بنظام الاسكودا، وزيادة مستوى التنسيق بين الجهات المعنية لمحاربة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وتعزيز دور الإدارات المالية في المحافظات والجهات الحكومية في تحصيل رسوم وعوائد وأجور الخدمات الحكومية .
- التدقيق والرقابة على الترتيبات المحاسبية لشراء المشتقات النفطية، وإعادة النظر في طريقة احتساب نفط الكلفة وأساليب ومعايير تقدير النفقات التشغيلية في موازنات الشركات النفطية.
- استكمال معالجة أوضاع الصناديق والحسابات الخاصة، وإصلاح الوحدات الاقتصادية العامة بما يضمن تقليص دعم عجزها الجاري وزيادة حصة الحكومة من فوائض أرباحها.
- تنويع وتوسيع مصادر تمويل العجز غير التضخمية عبر إصدار الصكوك الإسلامية والسندات الحكومية.

الإطار الاقتصادي الكلي وبرنامج صندوق النقد الدولي ٢٠١٢

أقرت حكومة الوفاق الوطني الدخول في برنامج جديد مع الصندوق لمدة عام (٢٠١٢) للحد من الاختلالات المالية الطارئة التي تعصف بالموازنة العامة للدولة. ويقدم صندوق النقد الدولي للحكومة بموجب البرنامج حوالي ١٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٢ منها ٢٠% منحة. ويتمتع هذا البرنامج بالمرونة الكافية، مع استهدافه السيطرة على عجز الموازنة العامة عند ٤٠٥ مليار ريال. ومع أن عجز الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ قد تجاوز ذلك الحد والذي بلغ ٥٦١ مليار ريال، فإن الحكومة ملتزمة برقم العجز المتفق عليه. ولن يتم صرف المبلغ الفارق إلا في حال توفر تمويل خارجي لتغطيته.

ب. الإنفاق العام:

١. ترشيد النفقات الجارية غير الأساسية بما يسمح بزيادة الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي.

٢. ترشيد نفقات الوقود والزيوت ومشتريات الأثاث ووسائل النقل.

٣. استكمال تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية.

٤. إعادة النظر في نفقات دعم المشتقات النفطية من خلال وضع آلية لإعادة توجيهه لصالح الفئات المستهدفة.

٥. زيادة نفقات الصيانة والتشغيل بما يسهم بصيانة وتحديث الأصول الرأسمالية المتقادمة ورفع جودة وكفاءة الخدمات العامة المقدمة.

الإطار العام للموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣

البيان	2010	2011	2012	2013	متوسط السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٣
	(مليار ريال)				
إجمالي عام الموارد	1837.1	1733.3	2111.1	1961.2	2036.2
إيرادات ضريبية	454.7	376.1	524.9	587.3	556.1
إيرادات غير ضريبية ومنها:	1320.2	1305.5	1344.8	1249.1	1297.0
إيرادات النفط والغاز	1121.9	1226.8	1062.9	964.9	1013.9
إجمالي عام الاستخدامات	2115.4	2081.6	2672.7	2621	2646.9
العجز النقدي الصافي	-274.2	-316	-561	-657.4	-609.2
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %				
إجمالي عام الموارد	26.8	25.6	32.5	26.8	29.7
إيرادات ضريبية	6.64	5.56	8.1	8.0	8.1
إيرادات غير ضريبية ومنها:	19.28	19.3	20.7	17.1	18.9
إيرادات النفط والغاز	16.4	18.1	16.4	13.2	14.8
إجمالي عام الاستخدامات	30.9	30.8	41.1	35.8	38.5
العجز النقدي الصافي	-4	-4.7	-8.6	-9.0	-8.8

٦. التركيز على تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري العام مع إعطاء أولوية لإعادة الإعمار والمشاريع قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها.

٧. تحسين كفاءة استخدام القروض والمساعدات الخارجية.

ج. إصلاح إدارة المالية العامة:

١. المواءمة بين أهداف وبرامج الموازنة العامة للدولة وأهداف وسياسات البرنامج المرحلي وبرنامجه الاستثماري.

٢. استكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة.

٣. الاستمرار في مراجعة وتطوير القوانين الضريبية والجمركية واستكمال لوائحها التنفيذية.

٤. تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة من خلال تنفيذ برنامج إصلاح إدارة المالية العامة. إضافة إلى تسريع تطبيق مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية.

٥. استكمال حوسبة النظام المالي والمحاسبي وإدخال الأنظمة الحديثة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

٢. السياسات النقدية والمصرفية:

الأهداف:

١. السيطرة على معدل التضخم عند رقم أحادي خلال عامي البرنامج.

٢. تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

٣. تغطية احتياطيات العملة الأجنبية لما لا يقل عن 3 شهور من واردات السلع والخدمات في المتوسط.

السياسات وبرامج العمل :

١. مواءمة نمو العرض النقدي بما يتماشى مع تطورات النشاط الاقتصادي عبر مراقبة حركة السيولة النقدية وتصحيح آليات العرض النقدي.

٢. تعزيز الرقابة على شركات الصرافة والبنوك بما يضمن منع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، والحد من التقلبات غير المبررة في سعر الصرف.

٣. الحفاظ على مستويات مقبولة من احتياطيات العملة الأجنبية، مع مراعاة تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأساسية.

٤. تعزيز دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين جاذبية الريال كوعاء ادخاري وتشجيع الاستثمار الخاص.

٥. التطبيق الصارم لمعايير الرقابة الاحترازية لضمان سلامة الجهاز المصرفي، وتحسين عمل البنوك بقانون التأجير التمويلي، وتشجيع السوق بين البنوك، وإصدار الصكوك الإسلامية.

اتجاهات مؤشرات القطاع النقدي ٢٠١١ – ٢٠١٣				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	المتوسط ٢٠١٢-٢٠١٣
معدل التغير في العرض النقدي %	0.07	11	11	11
شهور تغطية الاحتياطيات للواردات	7	3.2	2.7	3
معدل التضخم (متوسط الفترة) %	19.3	7	9	8

٣. سياسات القطاع الخارجي:

الأهـــداف:

١. السيطرة على عجز الحساب الجاري بما لا يتجاوز -٥.٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.
٢. نمو الصادرات الوطنية غير النفطية بمعدل ٢٨.٨% في المتوسط.
٣. تحقيق فائض في حساب رأس المال يصل إلى حوالي٢.٣% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

السياسات وبرامج العمل :

١. استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية.واستكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية.

اتجاهات ميزان المدفوعات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ % من الناتج المحلي الإجمالي				
البند	2011	2012	2013	المتوسط 2012-2013
أ- الحساب الجاري	-3.9	-5.1	-5.0	-5.0
الميزان التجاري	1.31	-2.5	-3.7	-3.1
الصادرات	27.4	27.2	24.5	25.8
الواردات	26.1	29.7	28.1	28.9
ميزان الخدمات	-3.0	-2.2	-1.9	-2.0
ميزان الدخل	-8.1	-7.3	-6.6	-6.9
تحويلات جارية	5.8	7.0	7.1	7.0
ب- حساب رأس المال	-2.3	2.9	3.2	3.1
صافي السهو والخطأ	1.8	0.0	0.0	0.0
الميزان الكلي	-4.42	-2.1	-1.8	-2.0

٢. توفير المعلومات الخاصة بفرص التصدير للمصدرين عن طريق إنشاء المواقع الإلكترونية وبناء قاعدة معلومات متطورة وتحديثها باستمرار.
٣. السعي لتوفير التسهيلات التمويلية للصادرات من خلال إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات. وإنشاء إتحاد المصدرين ومجالس تصديرية سلعية متخصصة.
٤. تطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الإغراق والممارسات الضارة في التجارة الدولية.
٥. استكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
٦. مواصلة الجهود لتحقيق اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٧. تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع التكتلات الإقليمية والدولية، وتعظيم الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم في تنمية الصادرات،وبرامج المساعدات المادية والفنية.

المكون الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى:

نظراً لمحدودية الإمكانات واتساع نطاق الصعوبات والتحديات، قامت الحكومة بتحديد الأولويات العاجلة للعمل خلال المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن المعالجات الآنية على أهميتها تظل قاصرة وتحتاج إلى تدعيمها بسياسات وبرامج أخرى أطول أمداً ولما من شأنه تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر.وانطلاقاً من ذلك، يسعى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤ إلى تتويج الأولويات العاجلة ببرنامج إنعاش اقتصادي متوسط المدى يرتكز على ستة محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

١. المحور الأول: تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة .

يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٥% في المتوسط الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وبما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث تصل الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى٣.٢%سنوياًفيالمتوسط[1]، ويمكن تحديد الاتجاهات المحتملة لمسار أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي وذلك على النحو التالي:

توقعات النمو الاقتصادي للفترة ٢٠١١-2013				
البيان	2011	2012	2013	المتوسط ٢٠١٢-٢٠١٣
توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%				
نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:	-19.1	3.4	6.5	5.0
نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ومنه:	-19.3	4.5	5.8	5.2
نمو الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز ومنه:	-17.9	-3.6	11.5	4
نمو قطاع إنتاج النفط الخام	-24.4	-5.0	14.2	4.6

ويمكن تحقيق النمو المتوقع من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، وذلك على النحو الآتي :

١. القطاع الزراعي:

الهدف: تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة المكافحة الفقر في المجتمع الريفي .

السياسات وبرامج العمل

- التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية .
- إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية .

[1] رغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المتوقع خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، فإنه يظل نمواً ظاهرياً وسيسمح فقط بعودة القيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما كانت عليه عام ٢٠١٠. أي أن الناتج المحلي الحقيقي سيعوض خسارته ويصل لوضعه السابق بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

- رفع كفاءة استخدام مياه الري، بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفؤة وملائمة .
- الاستمرار في إقامة الحواجز المائية، والسدود الصغيرة وحصاد مياه الأمطار.
- تعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية.
- تشجيع وتطوير الحركة التعاونية الزراعية والمبادرات الخاصة في الزراعة
- تعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في التمويل الزراعي.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	برنامج الأمن الغذائي تحسين وزيادة إنتاج محاصيل الحبوب (الزراعة المطرية- المرحلة الثانية).	– بناء قدرات وزارة الزراعة والري في إنتاج الحبوب وتسويقها. – تعزيز دور الإرشاد الزراعي والمدخلات الزراعية. -تشخيص أنظمة زراعة الحبوب وربطها بالإرشاد على مستوى المزرعة. – دعم الاستثمار في تحسين الحبوب بعد الحصاد وقدرات التخزين.	٣٠
2	برنامج الأمن الغذائي التكنولوجيا الزراعية.	– زيادة الإنتاج الزراعي من خلال دعم البذور المحسنة وتوزيعها على المزارعين لزيادة معدل الإنتاجي الزراعي . – تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال رفع كفاءة استخدام المياه الجوفية وذلك عن طريق تحسين تقنيات الري الحديث وإدارة المياه والتربة. – تحسين معدل الإنتاج الزراعي للأراضي المروية من خلال تحسين تقنيات الري وإدارة نشاطات الأحواض العليا لاستهداف فقراء الريف. – تعزيز مؤسسات التنمية الزراعية والتقييم الاجتماعي والبيئي.	٦٢
3	برنامج الأمن الغذائي تنمية إنتاج وتصنيع محصول دوار الشمس(المحاصيل النقدية)	– زراعة مساحة تقدر بنحو ١١٥٠٠ هكتار لإنتاج و تصنيع ٣١٠٠٠ طن من بذور المحصول.– دراسات و أنشطة بحثية (إدخال عينات من بذور الأصناف الإقليمية و الدولية) و إجراء اختبار و تقييم لهذه الأصناف تحت الظروف البيئية المحلية و استنباط أصناف لزراعتها محليا.– تدريب و إرشاد في مجالات التنظيم و الإدارة و تكنولوجيا البذور و الإرشاد الزراعي و نظم إنتاج المحصول و تصنيع الزيوت.– تقنيات إنتاج مساندة (آليات بذر و رش و شبكات ري بالتنقيط).– وسائل نقل للمحصول.– منشأة تخزين البذور الخام الداخلة في عملية التصنيع بطاقة ١٦ ألف طن.– آلة إعداد و غربلة البذور الخام بطاقة ٣ طن/ساعة.– وحدة متكاملة لعصر البذور بطاقة ٥ طن/ساعة.– وحدة إستخراج الزيوت بطاقة ٤.٥طن/ساعة.– وحدة إزالة الشموع من الزيوت بطاقة ٣طن/ساعة.	٧
٤	برنامج التنمية الزراعية و الريفية	١. التنمية الزراعية والريفية في محافظة البيضاء ٢– التنمية الزراعية و الريفية المتكاملة للمناطق الشمالية (المرحلة الثانية). ٣– إعداد الدراسات لمشاريع التنمية الريفية المتكاملة في (الحديدة/ شبوه/ أب/ لحج/تعز).	١٦ ٤٠ ٠.٨
٥	تنمية الثروة الحيوانية تطوير أنتاج الألبان و تصنيع مشتقاته في مناطق الزراعة المطرية	– تقديم خدمات المدخلات الإنتاجية للمزارعين. – إنشاء معامل الألبان و مشتقاتها على مستوى المديريات. – تطوير شبكة أساسية للتخزين و النقل و معالجة فائض الطلب والعرض الموسمية. – إنشاء سوق منظم لمنتجات الألبان من خلال محلات متخصصة و بأسعار مناسبة. – تطوير أنشطة اقتصادية أمامية و خلفية مترابطة مع كل مراحل إنتاج و تسويق الألبان. – تأسيس جهاز تنظيمي فعال لضمان تعميم صناعة الألبان و إستدامتها بكفاءة اقتصادية.	٤.٨

٦	تنمية الثروة الحيوانية.مراكز الحجر وتطعيم الحيوانات	مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين الوطنية المتعلقة بالصحة الحيوانية. . تجهيز وتأثيث المختبر البيطري المركزي.وإقامة نظام مراقبة لضمان جودة المختبرات تصميم وتنفيذ شبكة المراقبة الوبائية. تنظيم حملات التطعيم .تعزيز الدعم المقدم لمزارعين الثروة الحيوانية و الإرشاد في مجال الوقاية من الأمراض	١٥,٢
7	برنامج تقنيات الري الحديث	تعميم ونشر إستخدام تقنيات الري الحديثفي نطاق المحافظات (تعز/تهامة/لحج/أبين/شبوة/حضرموت/حجه). شبكات ري حديث:تنقيط لمساحة ٦٩٥٠٠ هكتار للأراضي المروية.تركيب أنظمة ري محسن مزرعية لمساحة ٣١٤٠٠ هكتار منها ١٧٠٠٠هكتار فواكه أنظمة ري بالرش و ١٤٤٠٠هكتار خضروات أنظمة ري بالتنقيط. خدمات ري استشارية. دعم وإشراف تقني.	١٤٦
8	برنامج حصاد المياه. (صنعاء/المحويت/حجة/ذمار/الضالع/أب)	إعادة تأهيل المدرجات المهجورة في المواقع المختارة لحوالي ٣٥٠٠ هكتار ، - خدمات الري الاستشارية. - الدعم الفني (إشرافي / الاستشاري).	٣٨
9	الإجمالي		٣٥٩.٨

٢. القطاع السمكي:

الهدف العام : تحقيق نمو مستدام في إنتاجية القطاع السمكي لتحسين مستويات الأمن الغذائي مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية.

السياسات وبرامج العمل:

- إجراء إصلاحات قانونية وهيكلية إستراتيجية في قطاع الأسماك .
- تطوير البنى التحتية للقطاع السمكي واستكمال المشروعات قيد التنفيذ.
- استكمال بناء منظومة رقابة وتفتيش بحرية فعالة .
- تشجيع الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي والصناعات السمكية.
- تطوير البحوث والدراسات السمكية وإنشاء قاعدة معلومات وبيانات شاملة.
- تنمية التجمعات السكانية الساحلية، وتشجيع العمل التعاوني.
- تعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في تمويل مشاريع وأنشطة القطاع السمكي.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	تنمية الموارد السمكية توفير قارب الأبحاث. Research Vessele	توفير قارب للأبحاث مزود بمعدات أبحاث علوم البحار و المحيطات (أجهزة قياس الصدى و الأعماق و أنظمة جمع النماذج و تحليلها و أجهزة قياس الملوحة و الحرارة و شباك للعوالق البحرية.	١٣

2	تنمية الموارد السمكية التقييم الشامل للمخزون السمكي المياه الإقليمية (البحر الأحمر/ البحر العربي/ والجزر اليمنية)	إجراء دراسة بيولوجية للأسماك والإحياء البحرية بغرض تنظيم مصائد الأسماك وتحديد فترات الاصطياد والكميات المسموح اصطيادها ووسائل الإنتاج	٢٢
3	تنمية الموارد السمكيةالتنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية	- الالتزام بالنظام والإدارة. - تأسيس دائرة التفتيش وتدريب المفتشين وبناء قدرات حفر السواحل. - تطوير النظام الإداري لإصدار التراخيص والأمثال لمتطلبات السلامة في البحر . تطوير سلسلة القيمة السمكية وتعزيز الروابط بين الصيادين والجهات الأخرى الفاعلة - تحسين عملية تداول الأسماك. - توفير قروض من مؤسسات التمويل لتوفير ٢٨ قارب صيد كبير ومجهزة بمخزن معزول للثلج والأسماك. - إنشاء ١٢ مركز إنزال جديدة وترميم مراكز إنزال قائمة	٣٥
4	الإجمالي		٧٠

٣. قطاع الصناعة التحويلية

الهـدف العام : تعزيز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة

السياسات وبرامج العمل :

- استكمال البنية التشريعية المنظمة للنشاط الصناعي.
- تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة.
- توفير المخرجات النهائية لنتائج المسح الصناعي الشامل ٢٠١٠ .
- وضع برنامج تنفيذي لزيادة إنتاج الأسمنت ومعالجة المشاكل الفنية والإدارية للمؤسسة
- معالجة أوضاع مؤسستي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن.
- تأهيل المناطق الصناعية.

٤. قطاع النفط

الهـدف العام : تنمية الاحتياطي النفطي والحد من تراجع الإنتاج النفطي وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية

السياسات وبرامج العمل :

- حل أزمة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة، وبحيث لا تسمح للمهربين بالاستفادة من الدعم الحكومي.

- تعزيز كفاءة إنتاج المصافي الوطنية لمواكبة الطلب المحلي ، وتأهيل مصفاة عدن لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً.
- زيادة الطاقة التخزينية لتوفير مخزون استراتيجي كاف من المشتقات النفطية لمواجهة احتياجات السوق المحلية المتزايدة .
- اختيار الأنسب من بين البدائل المطروحة للتعامل مع موضوع الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والتي تشمل : (خفض الكلفة ، تحسين شراء المشتقات من الخارج ، تقليص كميات الديزل المستخدم في إنتاج الكهرباء ، مكافحة تهريب المواد البترولية ، تنظيم وضبط الاستخدامات الحكومية والخاصة لتلك المواد).
- تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع من خلال :
- استكمال تشريعات العمليات البترولية المختلفة في ضوء التطورات في مجال الصناعات البترولية .
- إتمام المصادقة على قانون إنشاء الشركة الوطنية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.
- تأهيل وتدريب الكادر الوطني بما يمكن من يمننة وظائف الاستكشاف والإنتاج .
- توسيع وتكثيف أعمال التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز من خلال الترويج المستمر للفرص الاستثمارية، وإنزال المنافسة الدولية الخامسة لعدد من القطاعات النفطية المفتوحة ، لجذب الاستثمارات والشركات النفطية ذات الكفاءة والقدرات المالية والفنية ، وتقليص مسار الإجراءات القانونية والفنية لاستكشاف وإنتاج النفط.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
١	بناء رصيف وخزانات رأس عيسى	بناء خزانات ذات سعات تخزينه تصل إلى (٣٠٠٠٠٠٠٠) برميل وبناء منشآت مرافقة لها لتخزين واستقبال الوقود ومياه التوازن وغيرها.	٧٦

٥. الغـــــــــــــاز:

الهـدف: تنمية الاحتياطي الغازي وتحسين عوائده الاقتصادية والمالية، وتوفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي و البترولي لمختلف الاستخدامات

السياسات وبرامج العمل:

- توفير حاجة السوق المحلية من مادة الغاز البترولي، ومواجهة الزيادة في الاستهلاك وتوسيع نطاق استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وكمادة خام ووقود في الصناعة، وفي وسائل النقل.
- دخول المعمل الجديد في صافر الإنتاج بطاقة إنتاجية(٨٠٠) طن متري / اليوم.
- تأمين مخزون استراتيجي من مادة الغاز البترولي ، وإقامة البنى الأساسية الداعمة.
- استمرار إجراء الدراسات حول توفر الغاز الطبيعي وإصدار شهادة الاحتياطي.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
١	مد خط أنبوب الغاز الطبيعي (مأرب – معبر – الحديدة – عدن)	إقامة شبكة أنابيب بمختلف الأقطار من مأرب إلى مدينة معبر – الحديدة – عدن	٣٣٧

٦. قطاع المعادن :

الهـــدف: تنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

السياسات وبرامج العمل :

- استمرار أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمعدنات الواعدة .
- تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها، وإنشاء قاعدة معلومات جيولوجية.
- الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية.
- استغلال الخامات المعدنية الفلزية واللافلزية داخلياً وخارجياً
- استكمال مشروع الزنك والرصاص والفضة في منطقة نهم محافظة صنعاء.

٧. قطاع السياحة:

الهـــدف: تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة .

السياسات وبرامج العمل :

توفير الظروف الأمنية الكفيلة بتحقيق أمن وسلامة السياح .

تقديم الدعم والمساعدة اللازمة لإعادة تشغيل المنشآت السياحية المتضررة والمغلقة للقطاع الخاص.

تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع السياحي.

تنفيذ مشاريع التطوير السياحي المستهدفة في الإستراتيجية السياحية .

استكمال تطوير خدمات البنية التحتية المرتبطة بالسياحة.

تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة (مليون دولار)
1	تعزيز وتطوير السياحة	تطوير البناء المؤسسي الأمن والتوعية السياحية تطوير المناطق السياحية تنويع وتوسيع عرض المنتج السياحي	٤.٥
٢	إقامة معارض وأنشطة ترويجية للآثار والحضارة اليمنية ورفع كفائتة		٢٤
٣	الإجمالي		٢٨.٥

المحور الثاني: تحسين البنية التحتية .

١. البيئة

الهدف العام : حماية البيئة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية، واستغلالها على نحو يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية

السياسات وبرامج العمل :

- تقوية وتعزيز البنية المؤسسية والتشريعية، والمواصفات والمعايير لحماية البيئة.
- تحسين التخطيط والمتابعة والتقييم البيئي، و بناء نظام حديث للمعلومات البيئية.
- تنفيذ الخطة الوطنية للبيئة ، ودعم البرنامج الوطني للتكيف مع المتغيرات المناخية.
- وضع الأطر القانونية والإجرائية لإعلان المحميات الطبيعية البرية والبحرية.
- تفعيل دور المرأة في مجالات العمل البيئي المختلفة .
- تعزيز الوعي والتعليم البيئي وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في العمل البيئي.

٢. قطاع المياه:

الهدف العام: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وفقاً لأفضل ممارسات الاستدامة

السياسات وبرامج العمل:

- تعزيز قدرات وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ قانون المياه.
- تحسين وتطوير مستوى إدارة الموارد المائية في الأحواض، وتسجيل حقول المياه وتحديد الأولوية للاستخدامات وفقاً لخطة إدارة الحوض.
- وضع المعالجات الإسعافية لتوفير مياه الشرب في تعز و إب والعاصمة صنعاء.
- زيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف .

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	المياه والصرف الصحي للمدن الثانوية (المرحلة الثالثة)	شبكات توزيع محطات معالجة	٥٠
2	المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية	شبكات توزيع محطات معالجة	٥٠
3	إنشاء المحطة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بالأمانة و ربطها بالمحطة القديمة.	- إنشاء محطة متكاملة لمعالجة مياه الصرف الصحي. - خط ناقل يربط المحطتين.	٨٠.٣
4	مد خط لنقل مياه الشرب من المخا إلى مدينة تعز بطول (٩٨.٥كم) ،حيث يبلغ فرق المنسوب بينهما يصل إلى (١١٥٦ متر).	خط أنابيب حديدية بأقطار مختلفة(٤٤ - ٢٨) أنش + محطات ضخ (٤) خزانات	١٧٢
5	برنامج حماية البيئة التكيف مع المتغيرات المناخية	تجهيزات فنية وإدارية.	٢.٥
6	حماية البيئة مشروع الرصد والمراقبة والتحكم لملوثات الهواء	تجهيزات إنشائية معدات لقياس تلوث الهواء في المدن الرئيسية	٣.٣
7	تطوير وتحسين (مقالب) القمامة	تجهيزات إنشائية ، تجهيزات فنية ، توفير معدات	٣.٩
8	برنامج تعزيز الموارد المائية لأمانة العاصمة (حقل الحفا ، حقل الصباحة ، حقل جنوب العاصمة)	حفر آبار تنفيذ خزانات خطوط رئيسية تجهيزات كهربائية	٨.٦
9	الإجمالي		370.6

٢. قطاع الكهرباء

الهـدف: رفع القدرة التوليدية للكهرباء وتوفير طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب المحلي للكهرباء للأغراض الإنتاجية والاجتماعية.

السياسات وبرامج العمل :

على المدى القصير

- معالجة الانقطاعات الحادة لإمدادات الكهرباء،وتوفير الوقود لمحطات التوليد القائمة،وتقليل الفاقد في النقل والتوزيع.
- إصلاح منشآت الكهرباء المتضررة ، وتأمينها من أي اعتداءات مستقبلية عليها.
- معالجة مديونية المؤسسة العامة للكهرباء ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات .
- معالجة أسباب تعثر مشاريع الكهرباء وتحسين الاستفادة من التمويلات المتاحة وتعهدات المانحين الدوليين.
- إضافة ٢٠٠ ميجاوات لقدرة وحدات التوليد المركبة و ٤٠٠ ميجاوات للمنظومة الوطنية و٧٠ ميجاوات للمنظومات المعزولة .

- انجاز المرحلة الثانية لمحطة مأرب الغازية بقدرة (٤٥٠ ميجاوات) وبدء تشغيلها خلال العامين القادمين ٢٠١٣-٢٠١٤

على المدى المتوسط

- إجراء الترتيبات الأولية للبدء بتنفيذ عدد من مشاريع توليد الطاقة الكهربائية لضمان تغطية الطلب المتزايد على الطاقة للأعوام القادمة وفقاً للدراسات الاستشارية المعدة وعلى وجه الخصوص المشاريع التالية:
- محطة معبر الغازية بقدرة ٤٠٠ ميجـــاوات.
- المرحلة الثالثة لمحطة مأرب الغازية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات.
- إدخال مادة الفحم في توليد الطاقة لسد جزء من عجز الطاقة القائم (الحديدة بقدرة ٤٠٠ ميجاوات ، وعدن ٥٠٠ ميجاوات)
- إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة (محطة المخا لإنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بقدرة (٦٠) ميجاوات (مرحلة أولى).
- مواصلة كهربة الريف من خلال مشروع الطاقة الخامس (المرحلة الثانية)

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	برنامج التوليد في المنظومة	١-زيادة قدرة التوليد في المحطة الغازية بمأرب بقدرة ٢٠٠ ميجاوات (المرحلة الثالثة). ٢- إنشاء محطة معبر بقدرة ٤٠٠ ميجـــاوات. ٣- إنشاء محطة المخا بالرياح بطاقة ٦٠ ميجاوات (مرحلة اولى) ٤- دراسة مشروع المحطة البخارية بالفحم الحجري في كل من الحديدة،عدن بقدرة ٤٠٠ ميجاوات	١٨٥ ٣٩٥ ١٢٥ ٠٥
2	برنامج التوليد خارج المنظومة	تعزيز التوليد في المدن الثانوية (صعدة ،المكلا ، عتق ، الغيضة ، سقطرى، الجوف) بطاقة إجمالية ٥٣ ميجاوات	٦٠
3	برنامج نقل وتصريف الطاقة الكهربائية في الشبكة الوطنية	١-مشروع خط النقل ومحطة التحويل صافر مارب حريب (مرحلة ثانية) ٢-مشروع تصريف الطاقة من مأرب٢ : الخط الشمالي (الجزء المتبقي) القناوص / حجة /عمران ٣-مشروع خط النقل ومحطات التحويل معبر / ذمار	٤٧ ٤٢ ٩٠
4	برنامج نقل وتصريف الطاقة الكهربائية في الشبكات المستقلة	١-مشروع خط النقل ومحطات التحويل المكلا /الريان/الشحر ٢-مشروع خط النقل ومحطة التحويل بلك١٠ مفرق حويرة المكلا الريان ٣-مشروع خط النقل ومحطة التحويل بلحاف /المكلا /الريان /مفرق حويرة /سيئون ٤-مشورع خط النقل ١٣٢ك ف ومحطة التحويل بلحاف /عتق	١٨ ١٥ ١١٠ ٤٧
5	برنامج كهرباء الريف	مشروع الطاقة الخامس (المرحلة الثانية)(شبكات توزيع - محولات)	١٧٠
6	الإجمالي		١٣٠٤.٥

٣. قطاع النقل:

الهـــدف: تطوير قطاع النقل وفق مواصفات فنية مدروسة بما يتماشى مع احتياجات النقل والمبادلات التجارية وحركة المواطنين وربط اليمن بمحيطه الإقليمي والدولي.

السياسات وبرامج العمل :

أ-النقل البري:

- العمل على توفير مقومات التشغيل للمؤسسات المحلية للنقل البري.
- استكمال الدراسات اللازمة لارتياد اليمن مجلس النقل السككي.
- إرساء مناخات ملائمة للاستثمار والمنافسة في سوق النقل البري بالشراكة مع القطاع الخاص

ب-الموانئ والنقل البحري:

- تطوير الموانئ القائمة، وتشجيع الاستثمار في توفير خدمات الموانئ.
- التوسع المدروس في إقامة موانئ جديدة، وخاصة على الشواطئ الشرقية والجنوبية لليمن بما يلبي احتياجات ومتطلبات الحركة الملاحية وشحن البضائع.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	إنشاء ميناء بحري في منطقة ضبة – المكلا حضرموت	إنشاء كواسر الأمواج وحقل استدارة السفن و إنشاء أرصفة لرسو السفن – إنشاء المباني المساعدة ــ التجهيزات والمعدات.	١٤٩
2	إنشاء ميناء بحري في منطقة خلفوت – م /المهرة.	إنشاء كواسر الأمواج وحقل استدارة السفن إ نشاء أرصفة لرسو السفن – إنشاء المباني المساعدة ــ التجهيزات والمعدات.	٥٨
3	توسيع وتعميق ميناء الحاويات المعلا- عدن.	الاعمال المدنية لتوسيع وتعميق القناة الملاحية الخدمات الاستشارية	٧٠
4	الإجمالي		٢٧٧

ج-المطارات والنقل الجوي

- إعادة هيكلة القطاع وتأهيله لمواجهة المنافسة في ظل سياسة الأجواء المفتوحة.
- العمل على انتشال شركة الخطوط الجوية اليمنية من ازمتها الراهنة .
- معالجة المشكلات التي تواجه المشاريع القائمة في القطاع وخاصة المشاريع الإستراتيجية.
- التوسع المدروس في إنشاء المطارات في مختلف مناطق الجمهورية .

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
١	استكمال مبنى الركاب بمطار صنعاء الدولي (مرحلة أولى).	استكمال إنشاء مبنى الركاب والمباني المساعدة وتجهيزه بالأجهزة والمعدات اللازمة. والخدمات الاستشارية	١٢٠
٢	إنشاء حقل الطيران الجديد (الغربي) بمطار صنعاء الدولي (مرحلة ثانية).	إنشاء حقل الطيران والمباني المساعدة وتجهيز المطار بالأجهزة والمعدات اللازمة.	٣٠٠
٣	إنشاء حقل الطيران الجديد (الشرقي) والمباني المساعدة بمطار تعز الدولي .	إنشاء حقل الطيران الشرقي والمباني المساعدة وتجهيز المطار بالأجهزة والمعدات اللازمة.	٣٠
٤	الإجمالي		٤٥٠

٤. قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبري .

الهـدف: توفير بنية تحتية متطورة وكفؤة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

السياسات وبرامج العمل:

- استكمال وإصدار قانون الاتصالات وتقنية المعلومات.
- إعادة هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات وإنشاء هيئة تنظيمية للقطاع.
- استكمال المشاريع التطويرية للشبكة الثابتة وتطوير خدمات الهاتف النقال .
- توسيع انتشار نفاذ خدمات الإنترنت وتطوير شبكة التراسل الوطنية
- توسعة وتنويع الربط الدولي للجمهورية اليمنية
- بناء وتحديث حاوية البيانات الوطنية والخارطة الرقمية الموحدة لليمن .
- التطوير الشامل للخدمات البريدية والمالية وتحديث قانون البريد .

٥. الأشغال العامة والطرق:

الهـدف: تطوير شبكة الطرق البرية وبناؤها وفق مواصفات فنية مدروسة بما يتمشى مع احتياجات النقل والمبادلات التجارية وحركة المواطنين

السياسات وبرامج العمل:

- حصر وتصفية الأعمال في مشاريع الطرق المتعثرة ، و مشاريع الطرق ذات الأولوية المنخفضة.
- استكمال مشاريع الطرق الجارية بمستوياتها المختلفة (رئيسية، ثانوية، فرعية، ريفية) لتعزيز ربط مناطق البلاد ببعضها، مع استكمال محاور الربط مع الدول الشقيقة المجاورة.
- الاهتمام بالمحافظة على شبكة الطرق القائمة من خلال مواصلة برامج الصيانة بأنواعها .

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	برنامج الطرق الريفية (المرحلة الرابعة)	أعمال ترابية و أعمال إنشائية و بيئية و أعمال السفلتة والرصف بطول إجمالي ١٥٠٠ كيلومتر	٢٠٠

2	برنامج الطرق الرئيسية	طريق الحديدة – اللحية – ميدي بطول ٢٣٦كم طريق كشر ــ و شحة ــ قارة ــ بكيل المير. بطول ٨٠كم	٢٠ ٢٠
3	برنامج صيانة الطرق	إعادة تأهيل وتوسعة وعمل حارات تجاوز وتحسين المنعطفات الخطرة وموجودات السلامة على طرق الأسكوا.	٢٠٠
4	برنامج تحسينات المدن التقاطعات الرئيسية(المرحلة الرابعة) حماية مدينة صنعاء من كوارث السيول (المرحلة الثانية)	إنشاء عدد من التقاطعات الرئيسية في مدينة صنعاء – المجموعة الأولى (الجزء الغربي) ،و المجموعة الثانية (الجزء الشرقي) الأعمال الترابية الحفر و الردم وأعمال إنشائية عبارات خرسانية وجدران ساندة وأعمال التشطيبات للشوارع.	٦٠ ٣٠
5	الإجمالي		٥٣٠

٦. قطاع الإسكان والتنمية الحضرية

السياسات وبرامج العمل:

- المشاركة في إعادة إعمار المناطق التي تضررت جراء أحداث الأزمة من خلال دراسة الأضرار وإعادة البناء والتنسيق مع جميع الجهات المعنية وتحديد المتطلبات وإطار العمل.
- تطوير البناء الهيكلي لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية وإعداد الإستراتيجية الوطنية للإسكان وإعادة هيكلة صندوق التنمية الحضرية.
- استكمال تنفيذ مشاريع المرحلة الأولى لإسكان ذوي الدخل المحدود لعدد (٥٠١٨) وحدة سكنية في كل من (عدن ، تعز ، حضرموت ،لحج ، أبين ، الضالع ، حجة ، الحديدة).
- التعاقد مع شركات متخصصة لإعداد مخططات عامة للمدن الرئيسية : صنعاء ، عدن ، تعز ، المكلا ، والحديدة ، بحيث يتم تنفيذها بمساعدتهم ، وتعاون القطاع الخاص الوطني من اجل الارتقاء بهذه المدن من حيث المظهر والشكل الجمالي إلى المستوى اللائق بها.

٣. المحور الثالث: توسيع الحماية الاجتماعية.

الهـــدف: زيادة عدد المستفيدين من الإعانات النقدية والمنح والمساعدات الفورية المقدمة من الصناديق المتخصصة، وزيادة القروض المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة للتمويل الصغير والأصغر اللازمة لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للدخل وتوفير فرص عمل مؤقتة للعمالة غير الماهرة وشبه الماهرة بهدف تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية الفقيرة والتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة .

السياسات وبرامج العمل

١. في مجال الرعاية الاجتماعية:

- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال تحقيق مبدأ التكافؤ في الحصول على الخدمات الاجتماعية ونشرها في جميع المحافظات وبحسب الاحتياجات.
- تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي لكل من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين وبما يمكنهما من تقديم خدماتهما بمهنية عالية.

- دعم وتبني منهجية التأهيل المجتمعي لمواجهة حاجات الأطفال ذوي الإعاقة وبالذات في المناطق الريفية ، واستحداث مراكز لخدمات الكشف المبكر للإعاقة.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية (التعليم،المياه،الصحة،الطرقات الريفية) للمناطق الأكثر احتياجاً.

٢. في مجال تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة:

- تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة عن طريق القرض الحسن.
- تشجيع مؤسسات التمويل على استخدام أسلوب التمويل المتنقل (الانتقال عبر المناطق والأرياف والبحث عن طالبي التمويل).
- تشجيع ودعم برامج الإقراض الصغير للمستفيدين في صندوق الرعاية الاجتماعية.
- تفعيل وتطوير دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في تقديم التمويلات والقروض للمزارعين وإعطاء أولوية لصغار المزارعين من خلال وضع رؤية جديدة لدور الصندوق.

٣. في مجال توفير فرص العمل:

- توسيع دائرة النساء المستفيدات من فرص التدريب بمراكز الأسر المنتجة والإسهام في توفير فرص العمل للمنخرطات في مراكز التدريب.
- تحديث وتطوير قاعدة معلومات سوقا لعمل.
- مراجعة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.
- إحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية.
- تطوير مكاتب التشغيل وبناء قدراتها المؤسسية وإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل.
- زيادة القدرة الاستيعابية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة لاستيعاب مزيد من العمالة في المشاريع التي تنفذها مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	الصندوق الاجتماعي للتنمية	البنية التحتية للمجتمع المحلي، بناء القدرات، تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الأشغال كثيفة العمالة	١٢٠٠
2	مشروع الأشغال العامة	بناء منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ..	٣٠١
3	الإجمالي		١٥٠١

٤. المحور الرابع: تطلعات الشباب وتنمية الموارد البشرية .

١) قطاع التعليم:

التعليم العام:

الهـــدف: رفع معدلات الالتحاق الصافي في كافة مراحل التعليم وتجويد خدماته في الريف والحضر وتقليص فجوة النوع الاجتماعي، وإعادة تشغيل الموسوسات التعليمية المتوقفة عن العمل وتقديم الخدمات التعليمية في مخيمات النازحين.

السياسات وبرامج العمل:

- التوسع في بناء الصفوف الجديدة وفق خطة بالأولويات للمناطق التي تحتاج خدمات تعليمية
- التوسع في برامج الحوافز الأسرية لرفع التحاق أبناء الأسر الفقيرة
- توفير المعلمات الإناث في المناطق الريفية
- تطوير المناهج الدراسية وفقا للأهداف والكافيات المطلوبة من الطلبة
- تطوير برامج التدريب والتأهيل للمعلمين أثناء وقبل الخدمة بما يتفق والمناهج المطورة .
- تشجيع التعليم الأهلي ، وتفعيل عملية الإشراف علية بما يتفق ومعايير الجودة.
- توفير إدارة مدرسية كفوه وتحسين بيئة عملها

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	التعليم الأساسي	– بناء وتجهيز عدد (٢٣٠٠٠) فصل دراسي مع المرافق التعليمية. – البناء المؤسسي (تطوير وتأهيل الإدارة التعليمية).	٥٠٩
2	التعليم الثانوي	– بناء وتجهيز عدد (٢٥٨٥) فصل دراسي مع المرافق التعليمية. – تحسين النـــوعية (تدريب وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج). – البنـــــاء المؤسسي.	٦٥
3	التجهيزات والمعامل للتعليم الأساسي	– توفير تجهيزات حديثة ومناسبة للمدارس القائمة والجديدة – إعادة تأهيل المعامل القائمة للمدارس – تجهيز معامل جديدة للمدارس التي لا يوجد فيها معامل بعدد(١٠٠٠) معمل	٢٥.١
4	التجهيزات والمعامل للتعليم الثانوي	– توفير تجهيزات حديثة ومناسبة للمدارس القائمة والجديدة – إعادة تأهيل المعامل القائمة للمدارس ٧– تجهيز معامل جديدة بعدد (٤٠٠) معمل للمدارس إلى لا يوجد فيها معامل	٢٠.١
5	تحسين جودة التعليم	– تدريب وتأهيل الكادر التعليمي– تطوير المناهج– أدارة الوسائل التعليمية	١٠٠
6	تعزيز قدرات جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	– التدريب – تطوير المناهج – توفير الوسائل التعليمية(أجهزة حاسوب ومكائن خياطة وتجهيزات أخرى)– إدارة محو الأمية وتعليم الكبار	١١.٢
7	الإجمالي		٧٣٠.٤

التعليم الفني والتدريب المهني:

الهـــدف: تحسين فاعلية برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ، ورفع كفاءتها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل علي المستويين المحلي والإقليمي .

السياسات وبرامج العمل:

- تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.

- استحداث تخصصات وبرامج ملبية لاحتياجات سوق العمل.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والمهني.
- دعم وتشجيع التحاق الفتيات وإيجاد التخصصات المناسبة لذالك.
- تفعيل نظام الدورات القصيرة لاستيعاب العاطلين عن العمل والمهمشين والمتسربين من التعليم العام.
- رفع قدرات المدرسين والمدربين من خلال التأهيل والتدريب المستمر ، وتأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع أو سد النقص.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	تجهيز عدد (٤) معاهد تدريب نوعية في محافظات (عدن – تعز- ذمار – الضالع)	• توفير وتركيب التجهيزات • توظيف وتأهيل الكادر التشغيلي • إعداد المناهج والبرامج التعليمية لجميع التخصصات	٢٥
2	تجهيز عدد (٤٨) معاهد ومراكز تدريب في مختلف المحافظات	• توفير وتركيب التجهيزات • توظيف وتأهيل الكادر التشغيلي • إعداد المناهج والبرامج التعليمية لجميع التخصصات	١٥٠
3	تدريب وتأهيل المدربين وإعداد وتحديث المناهج.	توفير برامج تدريب نوعية. توفير احتياجات ومتطلبات التدريب إعداد وتطوير المناهج.	٣٠
4	إنشاء وتجهيز عدد (٦) كليات مجتمع جديدة في محافظات (المهرة- تعز- الحديدة- إب -المحويت- حضرموت) .	• إنشاء المباني الأكاديمية (المعامل والورش والفصول) وكذا المبنى الإداري والسكن والمرافق الأخرى • توفير وتركيب التجهيزات	٤٢
5	إنشاء عدد (٢٠) معهد مهني وتقني في مختلف المحافظات	إنشاء المباني (المعامل والورش والفصول) وكذا المبنى الإداري والسكن والمرافق الأخرى • توفير وتركيب التجهيزات	١٢٠
6	تجهيز عدد (٨) كليات مجتمع قائمة للتدريب النوعي في محافظات (عمران – حجة – تعز – البيضاء – إب – صنعاء – لحج – ذمار).	– إعداد قوائم التجهيزات والمواصفات الفنية. – توفير وتركيب وتشغيل التجهيزات.	٣٤
7	تجهيز وتأثيث عدد (٦) كليات مجتمع قيد التنفيذ وقائمة في (ذمار – مأرب – يريم – الفيضة – عبس – الهجرين)	إعداد قوائم التجهيزات والمواصفات الفنية. – توفير وتركيب وتشغيل التجهيزات	١٨
8	مشروع كلية المجتمع سمو الشيخ صباح الأحمد بجزيرة سقطرى (***)	بناء وتشييد توفير وتركيب التجهيزات • توظيف وتأهيل الكادر التشغيلي • إعداد المناهج والبرامج التعليمية لجميع التخصصات	٢٠
9	الإجمالي		٤٣٩

التعليم الجامعي:

الهدف: تحقيق الموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية وسوق العمل .

السياسات وبرامج العمل :

- تحسين فرص التحاق الفتيات من الريف والحضر وذوي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة
- تأهيل الكوادر المتخصصة في الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي

- تطوير البرامج الأكاديمية والخدمات التعليمية المقدمة للجامعات
- تعزيز البناء المؤسسي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها التعليمية بما يحقق الكفاءة والفاعلية

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	إنشاء وتجهيز الكليات في الجامعات القائمة	١- كلية الصيدلة بجامعة صنعاء	١٠
		٢- كلية العلوم التطبيقية بجامعة ذمار	١٠.١
		٣- كلية الصيدلة بجامعة ذمار	١٤.٥
		٤- كلية تكنولوجيا تقنية المعلومات بجامعة إب	١٠.١
		٥- كلية تطب الأسنان بجامعة الحديدة	
		٦- كلية الصيدلة بجامعة حضرموت	٢٢
		٧- كلية العلوم بجامعة صنعاء	١٠.١
		٨- كلية العلوم التطبيقية بجامعة عدن	١٤.٥
		٩- كلية الهندسة والعمارة بجامعة إب	١٤.٥
2	إنشاء وتجهيز الكليات في الجامعات الجديدة	١- كلية العلوم الطبية بجامعة عمران	١٠.٢
		٢- كلية الهندسة بجامعة عمران	١٤.٥
		٣-- كلية العلوم الطبية بجامعة البيضاء	١٠.٢
		٤- كلية الهندسة بجامعة البيضاء	١٠.٢
3	تعزيز وتطوير الكليات القائمة	١- تجهيزات وأثاث - جامعة صنعا ء	٢
		٢- تجهيز كلية الهندسة جامعة صنعاء	٣
		٣- التجهيزات المختبرية والأثاث لمباني كلية الهندسة عدن	١٥
		٤- تأثيث وتجهيز كلية الصيدلة جامعة عدن	٣
		٥- تجهيز وتأثيث الكليات القائمة ومساكن أعضاء هيئة التدريس جامعة ذمار	٢
		مشروع الربط الشبكي وإدخال خدمات تكنولوجيا المعلومات للجامعات الحكومية	١٧
4	المستشفى التعليمي بجامعة عدن	إنشاء وتجهيز المستشفى	٦٠
5	الإجمالي		٢٥٢.٩

٢) الصحة :

الهـدف: تخفيض نسب المراضه والوفيات ، وتقديم خدمات صحية ذات جودة وتعزيز النظام الصحي .

السياسات وبرامج العمل

- رفع الوعي بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية وتشجيع استخدام وسائل تنظيم الأسرة .
- توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية .
- تعزيز دور وكفاءة أداء القطاع الصحي وتكثيف الجهود في مجال تحصين الأطفال ضد أمراض الطفولة القاتلة .
- تعزيز خدمات الطوارئ الطبية العاجلة ، وبالذات في المستشفيات الرئيسية والمناطق ذات الأولوية.
- تعزيز بناء القدرات والبناء المؤسسي في القطاع الصحي .
- إنشاء وتشغيل نظام قاعدة البيانات والمعلومات للمغتربين في الخارج .

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	إنشاء وتجهيز مستشفيات ريفية في عدن، تعز، الحديدة ، حجه، البيضاء، إب، ذمار ،أبين ، ريمه ، الجوف	– إنشاء وتجهيز وتأثيث (١٠) مستشفيات ريفية.	٧٠
2	بناء وتجهيز مركز ومجمع صحي في جميع المحافظات	– بناء وتجهيز (١٠٠) مركز صحي.	٣٥
3	إنشاء وتجهيز(٤٨٦) وحدة صحية في جميع المحافظات	بناء وتجهيز (٤٨٦) وحدة صحية.	٤٠
4	بناء وتجهيز مستشفيات ومركز تخصصية	بناء وتجهيز وتأثيث (٥٥) مستشفي ومركز تخصصي. في عدد من المحافظات	١٣٠
5	برامج الرعاية الصحية الأولية	(٢٠) مشروعا. (السل، الملا ريا، الإيدز، صحة الطفل، التحصين ، سوء التغذية،....وغيرها)	٧٥٢
6	التطوير المهني المستمر	تطوير آليات المتابعة والتقييم عقد ١٦٩ دورة تدريبية في مختلف المجالات الطبية والفنية والإدارية والخدمات المساعدة .	٨٠
7	الأنشطة السكانية	– توفير المساعدة في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. – تقديم المساعدة في مجالات الأمومة والطفولة. – توفير برامج التوعية السكانية. – نشر الوعي بقضايا الايدز.	٢٠
8	المدينة الطبية (المرحلة الأولى)	إنشاء وتجهيز المستشفى	٢٣٠
9	الإجمالي		١٣٥٧

٢-٣-٤ .توليد فرص عمل للشباب.

الهـدف: خلق البيئة الملائمة التي تمكن الشباب من حس الانتماء والمساهمة في بناء الوطن والحد من البطالة بين الشباب.

السياسات وبرامج العمل

١. توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق.

- تنفيذ إستراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب .
- تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة .
- إعداد البرامج اللازمة لتنمية قدراتهم وإشراكهم في عملة التنمية .
- تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة وبالذات بنك الأمل على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق القرض الحسن .
- إيجاد فرص عمل وظيفية للشباب في مختلف القطاعات.

٢. بناء القدرات للمؤسسات المعنية بقضايا الشباب .

- دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للشباب بغية إدماجهم في أسواق العمل.

- تطوير الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب والرياضة بما يتناسب مع طموحات واحتياجات الشباب والرياضيين
- تنمية موارد صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحصيل الأمثل للموارد المتاحة
- رفع كفاءة مستوى أداء الأندية والاتحادات الرياضية وتشجيع المبرزين في مختلف الألعاب الرياضية
- تفعيل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

٣. بناء القدرات الرياضية للشباب والوصول إلى مستوى احترافي متقدم.

- احتضان القدرات الرياضية الواعدة وتوفير المدربين والتسهيلات اللازمة لتطويرهم ودفعهم للتنافس على المستوى الدولي والمحلي
- تطوير وتوسيع جوائز رئيس الجمهورية للشباب لتشمل مجالات جديدة.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات بناء قدرات الشباب .
- الاهتمام بالمتنفسات الرياضية لتكون بمثابة حاضنة للشباب وإبراز مواهبهم واستغلال طاقاتهم بالشكل الأمثل .
- إنشاء ملاعب خفيفة على مستوى المديريات في المحافظات، (٥٠) مديرية كمرحلة أولى

٤. بناء القدرات الإبداعية لدى الشباب.

- توفير بيئة حاضنة شبابية تهتم بالمخترعين الشباب وإتاحة الفرصة لإبراز وإظهار مواهبهم وإبداعاتهم.
- تنمية وعي العمل التطوعي للشباب لخدمة المجتمع
- المساهمة في إتاحة الفرص لتبادل الزيارات بين شباب المحافظات.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الفنية والتقنية لاستيعاب نسب أكثر من الشباب في حقل التعليم الجامعي والفني والتقني ومراجعة الرسوم الجامعية العام والموازي لتخفيف الأعباء على الطلاب والطالبات.

٥. تعزيز الوعي السياسي والثقافي بين صفوف الشباب.

- إشراك الشباب في مؤتمر الحوار الوطني وفي تقرير مستقبل الحياة السياسية .
- توسيع مشاركة الشباب في جميع الفعاليات التوعوية والتثقيفية .

٥. تمكين المرأة

الهدف: زيادة مشاركة المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً .

السياسات وبرامج العمل.

١. التمكين السياسي:

- وضع نصوص دستورية تسمح في تحقيق وتعزيز حق تكافؤ الفرص والعدالة والحرية وكافة الحقوق والواجبات.
- إجراء التعديلات على منظومة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة لمواءمتها مع الدستور الجديد.
- زيادة نسبة النساء في المواقع القيادية في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- تأهيل وتدريب النساء وتشجيعهن على تبؤ مناصب قيادية وحزبية مع الأخذ بالاعتبار التوزيع العادل بين المحافظات.
- تخصيص نظام الكوتا للمرأة اليمنية في الانتخابات القادمة.
- إنشاء آليات فاعلة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتطبيق القوانين النافذة ونشر الوعي حول حقوق المرأة.

٢. التمكين الاقتصادي:

- تأهيل النساء وبناء قدراتهن للعمل في القطاع الخاص.
- تشجيع النساء على إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والأصغر وتوفير التمويل اللازم لذلك.
- تطبيق موازنات النوع الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية على ثلاثة قطاعات على الأقل مع اعتماد نسبة لا تقل عن ٢٥% من الموازنة لصالح احتياجات النساء في القطاعات المختارة ولتحقيق ذلك لابد من – تعديل نماذج الموازنات الحكومية بحيث تشمل ذكورا إناثا.

٣. التمكين الاجتماعي

- زيادة التحاق الفتيات بالتعليم وخفض نسبة التسرب.
- تخصيص بنسبة ٣٠% من الدرجات الوظيفية المحددة لوزارة التربية والتعليم للمعلمات في الريف.
- إخلاء المدارس من أي مظاهر مسلحة.
- تقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث وذلك من خلال التوسع في بناء مدارس خاصة بالفتيات في مناطق الاحتياج وإصدار قانون بإلزامية التعليم للمرحلة الأساسية مع الآلية للمرحلية للتنفيذ.
- الاهتمام بتمويل خدمات الطوارئ التوليدية والحد من وفيات الأمهات والأطفال .
- اعتماد درجات وظيفية للقابلات العاملات في الريف،وتطبيق سياسة مجانية وسائل تنظيم الحمل.
- تتبع مظاهر العنف ضد النساء على مستوى الريف والحضر وتحديد مؤشراته.

م	البرنامج / المشروع	عناصر ومكونات البرنامج/المشروع	التكلفة مليون دولار
1	برنامج الأسر المنتجة	إنشاء مراكز للأسر المنتجة تجهيزات المراكز تدريب كوادر الأسرة الفقيرة والمشمولة بالضمان الاجتماعي .	٣٨
2	الفرص الاقتصادية	المكون الزراعي، التوظيف الريفي، المكون السمكي	٧٠
3	الإجمالي		١٠٨